Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 - Pages 190-203
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

Preference between narrators and the reality of the narration in the two Sahihs: An inductive and analytical study

Dr. Saleh Almazee*
Department of Fundamentals of Religion, Faculty of Islamic Studies (Sebha), Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya
***Email (for reference researcher):** s.almazee@asmarya.edu.ly

الترجيح بين الرواة وواقع الرواية في الصحيحين: دراسة استقرائية تحليلية

د. صالح الأمين محمد الماعزي *
قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية (سبها)، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

Received: 24-08-2025; Accepted: 02-11-2025; Published: 22-11-2025

Abstract:
In this research, the researcher attempted to understand the methodology of the two Sheikhs (Al-Bukhari and Muslim) in selecting the narrators of a prolific Sheikh of Hadith, and to ascertain whether the two Sheikhs adopted the preference/weighting (tarjīḥ) made by the Imams among the narrators of that prolific Sheikh when they differed. The research fundamentally addresses how to narrate from the one who was said to be the most reliable narrator regarding his Sheikh, and identifies the narrator given precedence in the two Ṣaḥīḥ collections.
The researcher then compared this established preference (tarjīḥ) with the reality of the narration in the two Ṣaḥīḥ collections, and clarified the reasons for deviating from the narrator who was said to be the most reliable, and detailed the preferences (murajjiḥāt) of the two Sheikhs for him or for others.
The study concluded that the two Sheikhs have their own specific doctrines for weighting among narrators, based on the reality of narration in their two authentic texts, including that: The narrator who is a fellow countryman of his Sheikh is preferred over others, the constant companion (al-mulāzim) is preferred over others, the jurist (al-faqīh) is preferred over others, the family chain of transmission (al-isnād al-‘ā’ ilī) is preferred over others, and the author of a book (ṣāḥib al-kitāb) is preferred over others. It also concluded that it was often Al-Bukhari's practice to rely on narrators known for precision through documentation/writing (ḍabṭ al-kitāb), as if he viewed that just as the Qur’an was preserved by writing, so too the Sunnah is preserved only by writing. Furthermore, it was sometimes the practice of Muslim to rely on a group of narrators, even if only two, and not to rely on a single narrator, even if he was said to be the most reliable regarding his Sheikh.

Keywords: Weighting (Tarjīḥ) – Narrators (Ruwāt) – Methodology of the Two Sheikhs – The Two Ṣaḥīḥ (Al-Ṣaḥīḥayn).

الملخص
حاول الباحث في هذا البحث فهم منهج الشيخين في اختيار رواة الشيخ المكثر من الحديث، ومعرفة ما إذا كان الشيخان قد أخذا بترجيح الأئمة بين رواة الشيخ المكثر عند الاختلاف. وقد أجاب البحث أصالةً على كيفية الرواية عمن قيل فيه إنه أثبت الرواة في شيخه، وعن الراوي المقدَّم في الصحيحين.
وقارن الباحث بين هذا الترجيح، وبين واقع الرواية في الصحيحين، ثم بيَّن أسباب العدول عن الراوي الذي قيل عنه إنه الأثبت، وما هي مرجِّحات الشيخين له أو لغيره.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 - Pages 190-203
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

وخلص إلى أن للشيخين مذاهب خاصة في الترجيح بين الرواة، مبنية على أن :الراوي بَلَدِيُّ شيخه يُرجَّح على غيره، الراوي الملازم على غيره، الفقيه على غيره، الإسناد العائلي على غيره، صاحب الكتاب على غيره. وخلص أيضاً إلى أنه من عادة البخاري اعتماده على رواة ضَبْطِ الكتاب (التدوين) كثيراً، وكأنه يرى أن القرآن إنما ضُبِط بالكتابة، وكذلك السُّنة لا يضبطها إلا الكتابة .ومن عادة مسلم أحياناً اعتماده على الرواة جماعة ولو اثنين، ولا يعتمد على راوٍ واحد، ولو قيل فيه إنه الأثبت في شيخه.

الكلمات المفتاحية :ترجيح، رواة، منهج الشيخين، الصحيحين.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فمن المعلوم عند دارسي علم الحديث أن مراتب الحديث مختلفة، وأن الأصل في الحديث الصحيح أنه يُسنَد بثقات الرواة، ومن هؤلاء الرواة من هو مكثر، وعليه تدور الأسانيد، فيكثر تلاميذه .ولا شك أن تلاميذ الراوي على مراتب أيضاً، وأنهم يختلفون، وعند اختلافهم وجب الترجيح بينهم بالمُرجِّحات والقرائن، ومن بين هذه المُرجِّحات تقديم الأثبت في شيخه؛ لأن هذا يستلزم غالباً الكثرة والملازمة.

أسباب اختيار البحث

خطر للباحث أثناء تصفحه لكتب العلل سؤال مفاده :هل أخذ الشيخان - البخاري ومسلم - بأحكام أئمة الحديث في أن فلاناً أثبت أصحاب فلان، أم أن لهم رأياً خاصاً؟ فكان هذا من أسباب اختيار الموضوع الذي سميته : **الترجيح بين الرواة، وواقع الرواية في الصحيحين (دراسة استقرائية تحليلية).**

مشكلة البحث

لهذا البحث أسئلة أحاول الإجابة عليها، وهي:

1. هل واقع الصحيحين موافق **لأحكام أئمة** الحديث وترجيحاتهم في الرواة؟
2. لماذا عدل الشيخان عن بعض ترجيحات الأئمة؟
3. من رجح الشيخان من الرواة في المكثرين؟ وما هي أسباب ترجيحات الشيخين؟

جديد البحث وأهدافه

تُبيِّن هذه الدراسة الفلسفة التي بنى عليها الشيخان اختيار الرواة في شيوخهم؛ وتُبيِّن أيضاً اجتهاداتهما في ذلك، وهل كانا مقلدين أم لا؟ وتحاول هذه الدراسة أن تجمع أغلب الأقوال في الترجيح بين الرواة المكثرين، وواقع هذا الترجيح مقارنة باختيار الشيخين.

خطة البحث

جاءت في أربعة مباحث حسب أشهر ثقات الحواضر الإسلامية في عصر الرواية. المبحث الأول: الثقات المكثرون ممن دارت عليهم أسانيد أهل الحجاز، وفيه ثلاثة مطالب. المبحث الثاني: الثقات المكثرون ممن دارت عليهم أسانيد أهل البصرة، وفيه ثلاثة مطالب. المبحث الثالث: الثقات المكثرون ممن دارت عليهم أسانيد أهل الكوفة، وفيه مطلبان .المبحث الرابع: الثقات المكثرون ممن دارت عليهم أسانيد أهل الشام ومصر، وفيه مطلبان .ثم الخاتمة.

تمهيد:

سأتناول في هذا البحث كل الرواة المكثرين الذين ذكرهم ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي وغيره، ممن اختلف الأئمة حولهم فيمن هو أثبت الناس فيهم من أصحابهم، **فمعلوم** أن الراوي المكثر عن شيخه في الأخذ والملازمة يكون من أثبت الناس فيه غالباً، فلا يأتي أحد بحديث عن شيخه لا يعرفه.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد وقفت على عشرة منهم موزعين على حواضر العالم الإسلامي في زمانهم، وسأتكلم عليهم وأُبَيِّن خلاصة تراجمهم وأشهر أصحابهم وخصوصاً ممن قيل فيه: إنه الأثبت في شيخه، ثم أقارن ذلك بحال الصحيحين، وتصرف الشيخين؛ لأنهما الدرجة العليا، والميزان الذي يقاس عليه، وبهذا أجمع بين تنظير الأئمة، وعمل المصنفين، وقد رتبتهم بداية بأشهر حفاظ الحجاز ثم البصرة، فالكوفة وختاماً بحفاظ الشام ومصر، مراعياً التسلسل الزمني في البلدان، فأقول والله الموفق:

المبحث الأول: الثقات المكثرون ممن دارت عليهم أسانيد أهل الحجاز.

من أشهر من دارت عليهم الأسانيد من أهل الحجاز؛ سعيد المَقْبُري، ونافع مولى ابن عمر، ومحمد بن شهاب الزُّهْرِيّ، وعمرو بن دينار، ويحيى بن أبي كثير، - وهذان الأخيران لم يختلف عليهما-، وسأعرف بهم، وأذكر ما قيل فيهم، ومن هو أثبت أصحابهم، مع بيان واقع الصحيحين في الرواية عنهم، واختيار تلاميذهم، وسيكون ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإمام نافع مولى ابن عمر، والترجيح بين أصحابه، وواقع الرواية.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه .أ -ترجمته. هو أبو عبد الله المدني، نافع مولى ابن عمر، مشهور ثقة فقيه ثبت، من أئمة التابعين في الطبقة الثانية، توفي سنة (117ه)، حديثه عند الجماعة. (الذهبي م.، المعين في طبقات المحدثين، 1404، صفحة 42). (السيوطي، 1403، صفحة 47) .ب -أشهر أصحابه .قسَّم علي بن المديني والنسائي أصحاب نافع إلى طبقات عشر، منها: عبيد الله العمري وأيوب السختياني، وعمر بن نافع، ومالك بن أنس، وبعدهم ابن عون، ويحيى الأنصاري، وابن جريج، وبعدهم أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وبعدهم موسى بن عقبة. (النسائي، 1987، صفحة 53).

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .انقسم المحدثون في الترجيح بين أصحاب نافع إلى ثلاثة مذاهب: الأول: أثبت أصحاب نافع هو أيوب السختياني، قاله يحيى القطان، وابن المديني، وابن عيينة، ووَهَيْب بن خالد، وأحمد في رواية. والثاني: أثبتهم مالك. قاله ابن معين، والبخاري، والنسائي. الثالث: أثبتهم عبيد الله. قاله أحمد، وأحمد بن صالح. (السجستاني، 1997، صفحة 213). (مغلطاي، 2001)، 54/9.

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين .أ -صحيح الإمام البخاري .روى البخاري من سلسلة: مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، (89) حديثاً تقريباً. وروى من سلسلة: عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر (64) حديثاً تقريباً. وروى من سلسلة: أيوب، عن نافع، عن ابن عمر (39) حديثاً تقريباً، فمذهب البخاري بواقع الرواية أنه يُقدِّم مالكاً، عن نافع على غيره، خلافاً لقول الجمهور.

ولعل من الأسباب - في ظني - أن رواية مالك عن نافع ضَبْطُ كتاب، وهو مقدم على ضَبْطِ الصدر، وأنه بَلَدِيُّه، وأحاديث مالك عن نافع شرط الصحيح، لذا كل حديث مرفوع لهذه السلسلة، فهو في الصحيح، بخلاف غيره، فبعض أحاديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، المرفوعة، ليست في الصحيح، مثاله حديث تغيير اسم عاصية إلى جميلة، بل قد جاء حديث (حلة سيراء) في الأدب المفرد من طريق عبيد الله، وفي الصحيح من طريق مالك، وهذا دليل تقديمه مالكاً، والله أعلم.

ب -صحيح الإمام مسلم .روى مسلم عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر (75) حديثاً تقريباً. وعن مالك به (60) حديثاً تقريباً، وعن أيوب به (30) حديثاً تقريباً، فمذهبه بواقع الرواية أنه يُقدِّم عبيد الله، عن نافع على غيره، وِفاقاً لأحمد، وأحمد بن صالح.

فالشيخان وإن اختلفا بواقع الرواية في تقديم مالك أو عبيد الله؛ إلا أنهما يتفقان على تأخير أيوب عن مالك وعبيد الله، فهما يُقدِّمان البلدي على أيوب السَّخْتِيَانِيِّ البصري، خلافاً لجمهور المحدثين الذين يُقدِّمون أيوب السَّخْتِيَانِيَّ على كل أصحاب نافع. ولعل الجمهور يُقدِّمون أيوب على مالك وعبيد الله؛ لأن أيوب من أقران نافع، قديم السماع منه، والله أعلم.

المطلب الثاني: الإمام سعيد المَقْبُرِي، والترجيح بين أصحابه، وواقع الرواية.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه .أ -ترجمته. هو سعيد بن أبي سعيد كَيْسَانَ أبو سعد المَقْبُرِيُّ المدني، ثقة من أواسط التابعين، قبل موته بأربع سنين تغير ضَبْطُه، وقد مات في حدود (120ه)، وحديثه عند الجماعة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(مغلطاي، 2001)، 5/ 301 .ب -أشهر أصحابه .هم كثير، منهم: الليث، ومالك، وعبيد الله بن عمر العمري، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب، وإسماعيل بن أُمَيَّةَ، وأيوب بن موسى.

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .اختلف المحدثون في أثبت أصحاب المَقْبُرِيّ على قولين :الأول: أصح الناس حديثاً عن سعيد المَقْبُرِيّ، الليث، وعبيد الله العمري يُقدَّم في سعيد. قاله أحمد، وعبد الرحمن بن خِرَاش، زاد أحمد: الليث يَفصِل بين ما روى سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وما رواه عن أبي هريرة مباشرة .الثاني: أثبت الناس في المَقْبُرِيّ، ابن أبي ذئب. قاله ابن معين. (المزي، 1980)، 24/ 263. (ابن رجب، 1407)، 2/ 670.

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين .أ -صحيح الإمام البخاري .روى البخاري لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب المدني عن سعيد المَقْبُرِيّ (19)حديثاً، وروى لليث عنه (13) حديثاً، وروى لعبيد الله بن عمر العُمَرِيّ عنه (15) حديثاً. واقع الرواية عند البخاري هنا تقديم ابن أبي ذئب، وقد قدمه في الأدب المفرد كذلك.

وهذا يوافق قول ابن معين، وربما كان من أسباب ترجيح ابن أبي ذئب أنه بَلَدِيُّ المَقْبُرِيّ، وأنه كان عَسِراً في الرواية، بخلاف الليث، فهو ثقة، ولكن في أَخْذِه سهولة، وهو مصري. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 1326)، 8/ 465. (الذهبي م.، تاريخ الإسلام، 2003)، 4/ 203.

ب –صحيح الإمام مسلم .روى الإمام مسلم لليث عن سعيد **المَقْبُرِيّ** (18)حديثاً، وروى لعبيد الله عنه (6) أحاديث، وروى **لابن** أبي ذئب عنه (حديثاً واحداً). فحال مسلم هنا بواقع الرواية يؤيد مذهب أحمد، وابن خِرَاش في تقديم الليث، ولعله للعلة التي ذكرها الإمام أحمد، وهي فَصْلُه، والله أعلم.

المطلب الثالث: الإمام ابن شهاب الزُّهْرِيّ، والترجيح بين أصحابه، وواقع الرواية.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه .أ -ترجمته. هو محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزُّهْرِيُّ القرشي، كنيته أبو بكر المدني، الحافظ الفقيه المتفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس صغار التابعين، توفي عام (125ه) حديثه عند الجماعة. (السيوطي، 1403، صفحة 94) ب -أشهر أصحابه .هم خمس طبقات، وهم خلق كثير، من أشهرهم: مالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومَعْمر، ويونس وعقيل الأَيْلِيَّان، وشُعيب بن أبي حمزة، وهؤلاء الطبقة العليا، واختلفوا في أثبتهم وأوثقهم. (ابن رجب، 1407)، 2/ 671.

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .في الترجيح بين أصحاب الزُّهْرِيّ ثلاثة أقوال :الأول: أثبت أصحاب الزُّهْرِيّ مالك، قاله يحيى القطان، وأحمد في رواية، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، وذكر عمرو الفلاس أنه لا يختلف في ذلك !الثاني: سفيان بن عيينة، قاله ابن المديني .الثالث: مَعْمر، أصحهم حديثاً، وبعده مالك، قاله أحمد في رواية ابن هَانِئ عنه!

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين .أ -صحيح الإمام البخاري .روى البخاري ليونس بن يزيد الأَيْلِيّ عن الزهري أكثر من (210) أحاديث، وروى لشُعيب بن أبي حمزة أكثر من (210) أحاديث، وروى لعقيل عنه (165) حديثاً، وروى لمعمر عنه (144) حديثاً، أربعة منها مقروناً بيونس، وروى لمالك عن الزهري (130) حديثاً تقريباً، اثنين منها مقروناً بيونس، وروى لسفيان عن الزهري (93) حديثاً تقريباً، وروى لمحمد بن الوليد الزُّبَيْدِيّ عن الزهري (6) أحاديث، و(15) حديثاً تقريباً، متابعة.

فمذهب البخاري بواقع الرواية، أنه يُقدِّم شُعيباً أولاً، ثم يونس، فَعُقَيْلاً، فَمَعْمَراً على غيرهم، موافقاً لأحمد في رواية له في شأن معمر، وخلافاً للجمهور، ورُغم أنهم قالوا في شأن يونس :ضعَّف أحمد أمر يونس، إذا حدث من حفظه؛ لأنه يُخطئ، فإذا حدَّث من كتابه فهو حجة، وقد شذ من تكلم فيه بغير هذا، فقد وثقه الجمهور مطلقاً، قال أحمد: في شأن يونس سمعت أحاديثه عن ابن شهاب فوجدته ربما سمعه الحديث الواحد مراراً، فالزُّهْرِيُّ كلما قَدِم أيلة نزل عنده. (الذهبي م.، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 1963)، 4/484. (ابن حجر، هدى الساري، 1379، صفحة 455)

والمعنى أنه صاحب كتاب، ولذلك اعتمده البخاري، ولكنه قدم عليه **شُعيباً** حتى في الأدب المفرد؛ لأنه صاحب كتاب أيضاً وهو كاتب الزُّهْرِيّ، وأغلب الظن أن البخاري لا يُقدِّم في الزُّهْرِيّ على مالكٍ أحداً، لكن الكثرة هي السبب، فأحاديث الزُّهْرِيّ المرفوعة في الموطأ ليست كثيرةً، وقد قال أحمد: مالك أثبت في كل

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

شيء، لكن كم عند مالك؟! ثلاثمائة حديث أو نحوها، ولكن هؤلاء الكثرة، يونس، وعُقَيْلاً، ومعمراً بَقَرُوا علوم ابن شهاب الزُّهْرِيّ .(ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 1988)، 2/ 348. والله أعلم.

ب -صحيح الإمام مسلم .روى مسلم ليونس عن الزهري أكثر من (240) حديثاً، وروى لمعمر عنه (168) حديثاً تقريباً، وروى لسفيان عنه (113) حديثاً تقريباً، وروى لمالك عنه (79) حديثاً تقريباً، ولكنه روى لعُقَيْل بْن خَالِدٍ عنه (56) حديثاً تقريباً، وروى لشعيب بن أبي حمزة عنه أكثر من (25) حديثاً.

فمذهب مسلم بواقع الرواية، أنه يُقدِّم يونس ومعمر على غيرهما، موافقاً لأحمد في رواية له في شأن معمر، وخلافاً للجمهور، بل إن مسلماً ذهب إلى أبعد من ذلك فقَدَّم يونس الأَيْلِيَّ في الزُّهْرِيّ على غيره مطلقاً وواقع الرواية يشهد بذلك، وقد تقدم تفسير سبب الإكثار عن يونس ومعمر، في قول أحمد.

ومن أئمة الحجاز الإمام عمرو بن دينار المكي، المُكَنَّى بأبي محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثبت ثقة، من صغار التابعين، له حديث واحد عن أبي هريرة عند ابن ماجه، توفي سنة (126ه)، حديثه عند الجماعة. (السيوطي، 1403، صفحة 50). وقد كان له أصحاب كثيرون، لكن أجمع حفاظ الحديث على أن ابن عُيَيْنَةَ أثبت الناس فيه، واقع الرواية في الصحيحين يشهد لذلك، فقد قدمه الشيخان في عمرو بن دينار.

وكذا الإمام أبو نصر اليمامي يحيى بن أبي كثير، أحد الأعلام، ثقة ثبت لكنه يرسل ويدلس، من التابعين الصغار، توفي عام (132ه) باليمامة، خَرَّج له الجماعة. (ابن حجر أ.، تهذيب التهذيب، 1326)، 268/11.

ولم يختلفوا في أن أثبت الناس فيه هو هشام الدَّسْتَوَائِيُّ، فقد اتفق أحمد، وابن المديني، وابن معين، على أن أثبت أصحاب يحيى؛ هو هشام الدَّسْتَوَائِيُّ، واختلفوا فيمن بعده.

وواقع الرواية في الصحيحين يشهد؛ فقد روى البخاري لشيبان بن عبد الرحمن البصري، عن يحيى (32) حديثاً، وروى لهشام الدَّسْتَوَائِيّ عنه (30) حديثاً، واحداً مقروناً، سوَّى البخاري من واقع الرواية هنا بين هشام وشيبان، والأصل أن هشام هو الأثبت بالإجماع تقريباً، لكن لشيبان مزية، وهي أنه صاحب كتاب، لذلك قال أحمد: هشام حافظ، هشام أرفع، وشيبان له كتاب صحيح، وهو ثقة عند المحدثين. (المزي، 1980)، 12/ 592-595.

وأما مسلم فقد روى لهشام عن يحيى (28) حديثاً، وروى لشيبان عنه (20) حديثاً، وروى للأوزاعي عنه (19) حديثاً. ومن خلال واقع الرواية يذهب مسلم مذهب الجمهور فهشام أثبت أصحاب يحيى لذلك أكثر عنه، ولعل سبب ذلك أن مسلماً يروي أحاديث هشام عن ابنه معاذ عن أبيه عن يحيى، وفي هذه السلسلة مزيتان: الملازمة والضبط، ومعاذ ممن جاز القنطرة وإن تُكُلِّم فيه، فقد اعتمده ابن المديني، ولم يكثر له البخاري واحتج به الجماعة، فكل من خُرِّج له في الصحيحين، فقد تعدى القنطرة. فلا مَعْدَل عنه، إلا ببرهان واضح. (الذهبي م.، الموقظة في علم مصطلح الحديث، 1412، صفحة 80). (ابن حجر، هدى الساري، 1379، صفحة 444). والله أعلم.

المبحث الثاني: الثقات المكثرون ممن دارت عليهم أسانيد أهل البصرة.

من أشهر من دارت عليهم الأسانيد من أهل البصرة، قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، وثابت البُنَانِيُّ، وشُعْبة بن الحَجَّاج. وسأتحدث في هذا المبحث عنهم، وما قيل فيهم، ومن هو أثبت أصحابهم، مع بيان فلسفة الشيخين في طريقة الرواية عنهم، واختيار تلاميذهم، كل ذلك باختصار، في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإمام قَتَادَةُ السَّدُوسِيُّ، والترجيح بين أصحابه، وواقع الرواية.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه .أ -ترجمته. هو أبو الخطاب قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، البصري، ثقة حافظ ثبت وهو مفسر، يقال: وُلد فاقداً للبصر، وهو طبقته تلي الوسطى من التابعين، رأس الطبقة الرابعة، توفي كَهْلاً عام (118ه)، حديثه عند الجماعة. (ابن حجر، تقريب التهذيب، 1986، صفحة 453) ب -أشهر أصحابه .من أشهرهم :هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، وأبان بن يزيد العطار، وسعيد بن أبي عروبة، وأبو عوانة الوضَّاح بن عبد الله، وجرير بن حازم، وحجاج بن حجاج الباهلي، وحسين بن ذكوان المعلم، وشيبان بن عبد الرحمن النَّحْوِيُّ، وهمَّام بن يحيى، وقُرَّة بن خالد السدوسي، ومِسْعَر بن كِدَام.

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .اختلف المحدثون في أثبت أصحاب قتادة، فقال ابن معين: سعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة. وقال ابن أبي خَيْثَمَةَ :سمعت ابن معين يقول :هَمَّامٌ في قتادة السَّدُوسِيِّ أحب لي من أبي عوانة. وسئل ابن معين عن هَمَّام وأبان؛ أيهما أحب إليك؟ فقال :هَمَّام أحب إليَّ وكان

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القطان يروي لأبان، وكان أحب إليه. (ابن أبي حاتم، 1952)، 2/ 299 .وقال عثمان بن سعيد: هشام في قتادة أكبر من شعبة، وقال أبو بكر الْبَرْدِيجِيُّ :أصح الرواة رواية عن قتادة شعبة، كان يُوقِفُ قتادة على كل حديث، ويسأله عن سماعه. (ابن رجب، 1407)، 2/ 694 .وقال ابن معين: قال شعبة :هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ أكثر مجالسة لقتادة مِنِّي، وهو أعلم به. (الخطيب، الفصل للْوَصْل المدرج في النقل، 1997)، 1/ 589 .يُفهم مما سبق أن في أثبت أصحاب قتادة ثلاثة أقوال: الأول: أثبتهم، سعيد بن أبي عروبة، قاله القَطَّانُ، وابن مَعِين، والثاني: أثبتهم هشام، وسعيد. قاله أبو زُرْعة. (المزي، 1980)،11/ 9. والثالث: أثبتهم شعبة، قاله الْبَرْدِيجِيُّ.

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين

أ- **صحيح الإمام البخاري**

روى البخاري لشعبة، عن قتادة (97) حديثاً، سبعة منها تعليقاً، وواحداً مقروناً، وروى لابن أبي عروبة، عنه (60) حديثاً، خمسة منها تعليقاً، ولِهَمَّامِ بن يحيى، عنه (56) حديثاً، وروى لِهِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيِّ عنه (37) حديثاً، ثلاثة منها مقروناً، وروى لأبي عوانة الوضَّاح بن عبد الله، عنه (14) حديثاً، وروى لشيبان النَّحْوِيِّ، عنه (13) حديثاً، ثلاثة منها تعليقاً.

بواقع الرواية أثبت أصحاب قتادة عند البخاري هو شعبة، وِفاقاً لقول الْبَرْدِيجِيِّ، ولعل تعليل الْبَرْدِيجِيِّ السابق هو السبب الأكبر في ترجيحه، يُضاف لذلك أن شعبة صرح بأمر مهم جداً وهو قوله: كفيتكم تدليس: قتادة، وأبي إسحاق، والأعمش .قال ابن حجر: فهذه قاعدة في بيان أحاديث هؤلاء، فإذا جاءت من طريق شعبة، دلت على الاتصال والسماع ولو كانت بالعَنْعَنَة .(ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، 1983، صفحة 59). وظاهر الرواية أيضاً أن البخاري يُسَوِّي بين سعيد وَهَمَّام؛ فَهُمَّام صاحب كتاب.

وقد قال أحمد: سمعت ابنَ مهدى يقول :هَمَّامُ بن يحيى عندي في الصدق مثل سعيد. وعن ابن حنبل قال : هَمَّام ثبت في كل المشايخ. وعن ابن المبارك يقول :هَمَّامٌ في قتادة ثبت. (ابن عدي، 1997)، 8/ 443. فلعل هذا سبب المساواة بينهما، والله أعلم.

ب -صحيح الإمام مسلم

روى مسلم لشعبة، عن قتادة أكثر من (100) حديث، لكنه روى لابن أبي عروبة، عن قتادة (76) حديثاً، واحداً منها تعليقاً، وروى لِهِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيِّ عنه (68) حديثاً، وروى لِهَمَّامٍ عنه (42) حديثاً، واحداً منها مقروناً، وروى لأبي عوانة الوضَّاح عنه (25) حديثاً، وروى لشيبان، عنه (12) حديثاً.

وأما مسلم - فهو أيضاً كالبخاري ومثلهما الْبَرْدِيجِيُّ، -فعنده بواقع الرواية أن شعبة أثبت أصحاب قتادة، لا كما قال القطان، وابن معين؛ من أن سعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة، وقد جعل مسلمٌ هِشَاماً الدَّسْتَوَائِيَّ قريباً من سعيد بواقع الرواية، ولما قيل فيه أنه يساوي سعيداً، والله أعلم .وستأتي ترجمة شعبة بن الحجاج، والكلام عنه وعن أصحابه، قريباً. ومن واقع الرواية عند الشيخين أيضاً أن هَمَّام بن يحيى مقدم على أَبَان بن يزيد العطار، وهذا وِفاقاً لقول يحيى بن مَعِين، وخلاف قول يحيى القطان.

المطلب الثاني: الإمام ثابت البُنَانِيُّ، والترجيح بين أصحابه، وواقع الرواية.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه .أ -ترجمته. هو أبو محمد، ثابت بن أسلم **البُنَانِيُّ** البصري، العابد الثقة من الرابعة (تَلِي الوسطى من التابعين)، كان رأساً في العمل والعلم، الثياب الفاخرة لباسه، ولم يكن في زمانه أعبد منه، عاش قرابة (86) عاماً، وتوفي سنة (123ه) روى له الجماعة. (الذهبي م.، تذكرة الحفاظ، 1998)، 1/ 94 .**ب** -أشهر أصحابه .منهم: حماد بن سلمة، وسليمان بن المغيرة، وحماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد، ويونس بن عبيد، وحميد الطويل. وغيرهم **فأصحابه** ثلاث طبقات كما قال ابن رجب.

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .قال الإمام مسلم: أجمع أهل المعرفة منهم: يحيى القطان، وابن معين، وأحمد على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت. (القشيري، 1410، صفحة 217). وبه قال الدارقطني، وابن حجر) .ابن رجب ع.، 1407 .(قال عبد الله: سَمِعت أبي يَقُول حَمَّاد بن سلمة أثبت النَّاس فِي ثَابت. وزاد ابن معين: ومن خالفه في ثابت البُنَانِيِّ، فالقول قول حماد. (ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال،

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1988)، 3/ 268. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 1326). 12/3. وقال ابن المديني: أثبت أصحاب البُنَانِيِّ حماد، ثم من بعده سليمان بن المغيرة، ثم من بعده حماد بن زيد. (المديني، 1980، صفحة 72) .وقال أبو حاتم الرازي: حماد أثبت الرواة في ثابت، وعلي بن زيد، وقال مرة: سليمان أحفظ لحديث ثابت من حماد. وقيل لأبي داود: حماد في ثابت أو سليمان؟ فقال: كان يحيى القطان **يُقَدِّم** سليمان. (الرازي، 2006)، 4/ 12، 628. (السجستاني، 1997، صفحة 125) .يُفهم مما سبق أن في أثبت أصحاب ثابت قولان: الأول: وهو مذهب الجمهور، أنه حماد بن سلمة. والثاني: سليمان بن المغيرة، وهو قول لأبي حاتم الرازي، ونسبه أبو داود ليحيى بن سعيد القطان.

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين

أ -صحيح الإمام البخاري

روى البخاري لحماد بن زيد البصري عن ثابت (33) حديثاً، وروى لشعبة عنه (8) أحاديث، وروى لسليمان عنه (حديثين) تعليقاً، وروى لحماد بن سلمة عنه (حديثاً واحداً) تعليقاً.

فمذهب البخاري بواقع الرواية أن أثبت الناس عنده هنا في ثابت البُنَانِيِّ :حماد بن زيد ثم شعبة بن الحجاج، خلافاً للجمهور، وقد علل البيهقي سبب عدول البخاري عن الرواية عن حماد بن سلمة عن ثابت فقال :لَمَّا طُعِن ابن سلمة في السن ساء حفظه؛ ولذلك ترك البخاري الاحتجاج به، وأما مسلم فإنه اجتهد فيه، وخَرَّج من حديثه عن ثابت ما سمعه منه قبل تغيره، وأما حديثه عن غير ثابت فلا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً، خَرَّجها في الشواهد دون الاحتجاج به) .اللَّخْمِيُّ، 1997(، 463/1 .قلت: وقد أخرج له البخاري في الأدب المفرد أكثر من ثلاثين حديثاً، بل قدمه على حماد بن زيد عموماً، وفي ثابت على وجه الخصوص، ولعل سبب ذلك استيفاء أحاديث حماد بن زيد في الصحيح، والله أعلم.

والسؤال لماذا لم يكثر ويُسنِد البخاري عن سليمان بن المغيرة، وقد قالوا فيه: أنه ثقة، ومن حفاظ البصرة؟ وقد قدمه ابن المديني على حماد بن زيد، وجعله بعد حماد بن سلمة، وواقع الرواية أن البخاري قدم حماد بن زيد على سليمان أيضاً.

والسبب – في ظني - أن حماد بن زيد على جلالته ودرجته في الحديث، فقيه، وقد تأخرت وفاته، ويصل إليه البخاري غالباً بشيوخ بصريين أئمة فقهاء كسليمان بن حرب، وحديث يَتَدَاوَلُهُ الفقهاء خير من أن يَتَدَاوَلُهُ الشيوخ، (الخطيب، الكفاية في علم الرواية، د.ت، صفحة 436) أو يصل إليه بأصحاب كتب كمسدد، فمن أسباب ترجيح أحاديث حماد بن زيد أيضاً، أنه كان صاحب كتاب كما ذكر ابن حجر في ترجمته، وربما ما كان عند ابن سلمة وسليمان من حديث موجود عنده أيضاً، زد على ذلك أن حماد بن زيد قد عاش بعد ابن سلمة وسليمان (12) سنة، وسنده رُبَاعِيٌّ غالباً، فهو عال مقارنة بالرواية عنهما ولهذا وغيره، عدل عنهما البخاري، والله أعلم.

ب -صحيح الإمام مسلم

روى مسلم لحماد بن سلمة عن ثابت (73) حديثاً، وروى لسليمان بن المغيرة عنه (32) حديثاً، وروى لحماد بن زيد عنه (15) حديثاً.

وواقع الرواية أن مسلماً يذهب مذهب الجمهور في أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت **البُنَانِيِّ**، لذا أكثر عنه بعد أن سبر أحاديثه، فأخرج منها ما كان قبل تغير حفظه، كما ذكر البيهقي، لكن لم تذكر المصادر الفروق الدقيقة في تمييز حديث حماد بن سلمة، ولعل هذا ما جعل البخاري يأخذ بالأحوط، ومسلم أصاب السنة باجتهاده، والله أعلم.

المطلب الثالث: الإمام شعبة بن الحجاج، والترجيح بين أصحابه، وواقع الرواية.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه

أ- **ترجمته.** أبو بسطام الواسطي، شعبة بن الحجاج بن الورد الأَزْدِيُّ الْعَتَكِيُّ مولاهم البصري الحافظ، حجة ثبت، يخطئ في الأسماء قليلاً، كان الثوري يقول: هو في الحديث أمير المؤمنين، وهو أول من فتش عن الرجال، وذَبَّ عن السنة في العراق، كان عابداً، هو من كبار أتباع التابعين، توفي في أول عام (160ه)، له نحو من ألفي حديث، روى له أصحاب المصنفات. (الذهبي م.، سير أعلام النبلاء، 1985)، 7/ 202 .

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ب- **أشهر أصحابه** منهم: محمد بن جعفر غندر، وآدم بن أبي إِيَاسٍ، وأبو الوليد هاشم بن عبد الملك الطيالسي، ويحيى القَطَّانُ، ومحمد بن عَرْعَرَة، ومحمد بن أبي عَدِي، وعبد الرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ العَنْبَرِيُّ، وأبو داود الطيالسي، وبَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، وغيرهم.

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .اختلف الحفاظ في أثبت أصحاب شعبة، فقال أحمد في رواية: ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من غندر. وقال ابن أبي حاتم: قال عبد الله بن المبارك والفلاس: كتاب غندر حُكْمٌ فيما بين الناس إذا اختلف في حديث شعبة. وعن ابن معين قال: لم أر في أصحاب شعبة أحسن حديثاً من أبي الوليد، وقال الدارمي: ابن مهدي أحب إلينا في كل شيء. (ابن حنبل، مسائل ابن هانئ للإمام أحمد، 2013، صفحة 494)، (ابن أبي حاتم، 1952)،1/ 271. وقال ابن عَدِي: أصحاب شعبة: معاذ العنبري، ويحيى القطان، وخالد بن الحارث، وغُنْدر، وأبو داود خامسهم. (ابن عدي، 1997)، 4/ 278. يُفهم مما سبق أن في أثبت أصحاب شعبة أربعة أقوال: الأول: أن أثبت أصحاب شعبة غندر. قاله الجمهور منهم: أحمد، وابن المبارك، والفَلَّاسُ .الثاني: أن أثبتهم أبو الوليد هاشم الطيالسي. قاله ابن معين. الثالث: أن أثبتهم عبد الرحمن بن مهدي. قاله عثمان الدارمي. ولعل الرابع: معاذ العنبري. وهو كلام ابن عَدِي.

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين

أ- **صحيح الإمام البخاري**

روى البخاري لِغُنْدَرٍ عن شعبة (162) حديثاً، (12) منها تعليقاً، ولآدم بن أبي إِيَاسٍ عنه (148) حديثاً، ولأبي الوليد عنه (88) حديثاً، ولمعاذ بن معاذ العَنْبَرِيِّ عنه (15) حديثاً، عشرة منها تعليقاً، ولأبي داود الطيالسي عنه (10) أحاديث كلها تعليقاً.

ومن واقع الرواية يظهر أن البخاري يُسَوِّي بين غندر وآدم، في الصحيح، وقد قدم في كتابه الأدب المفرد آدم على غندر، بشكل بَيِّنٍ وظاهر، وسبب هذه المساواة – في ظني – ترجع إلى عدة أمور منها -1 :غندر مُتَكَلَّمٌ فيه - فعن ابن المديني: كان يحيى القطان يعوج فمه، إذا ذكرت غندراً عنده، كأنه يضعفه، وقال أبو حاتم :يُكتَبُ حديثه ولا يُحتَجُّ به إذا روى عن غير شعبة - بخلاف آدم -2 .لآدم كتاب كما لِغُنْدَر -3 .آدم شيخ البخاري، وبه يعلو السند، بخلاف غندر -4 .علق البخاري لِغُنْدَر ولم يعلق لآدم -5 .سبب إخراج البخاري حديث غندر هو صحة كتابه وطول ملازمته لشعبة. والمعنى زاد غندر على آدم بطول الملازمة فقط، والله أعلم.

ب- صحيح الإمام مسلم

روى مسلم لِغُنْدَرٍ عن شعبة أكثر من (350) حديثاً، ولمعاذ عنه أكثر من (150) حديثاً، ولعبد الرحمن بن مهدي عنه (35) حديثاً، ثمانية منها مقروناً، ولمحمد بن أبي عَدِي عنه (31) حديثاً، ولأبي داود الطيالسي عنه (31) حديثاً، خمسة منها مقروناً.

من خلال واقع الرواية يذهب مسلم مذهب الجمهور في أن غندر هو أثبت الناس في شعبة لذلك أكثر عنه الرواية بشكل كبير جداً، وجدير بالذكر أن مسلماً لم يدرك آدم شيخ البخاري، ومن بعد غندر يأتي معاذ بواقع الرواية، ولعل سبب ذلك أن مسلماً يروي أحاديث معاذ عن ابنه عبيد الله عنه، وفي هذه السلسلة مزيد ضبط. ومعاذ كأنه صخرة فهو ثقة ثبت. (المزي، 1980)، 28/ 134- 136.

المبحث الثالث: الثقات المكثرون ممن دارت عليهم أسانيد أهل الكوفة.

أشهر من دارت عليهم الأسانيد من المكثرين من أهل الكوفة؛ وأُخرِجَ له في الصحيحين؛ عامر بن شراحيل الشعبي، وكذا سليمان بن مهران الأعمش. وسأتحدث هنا عنهما وما قيل فيهما، ومن هو أثبت أصحابهما، مع بيان طريقة الشيخين في الرواية عنهما، واختيار تلاميذهما، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: الإمام عامر الشَّعْبي، والترجيح بين أصحابه.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه

أ- **ترجمته:** هو أبو عمرو الشَّعْبي عامر بن شَرَاحِيلَ، أحد الأعلام، ثقة فقيه فاضل مشهور، وُلد زمن عمر رضي الله عنه، وعن ابن عون قال: قال الشعبي أدركت (500) خمسمائة من الأصحاب رضي الله عنهم، وقال: ما حُدِّثت بحديث إلا حفظته، وما كتبت سوداء في بيضاء .وقال مكحول: ما رأيت عَيْنَايَ أفقه منه. ويقال: الشعبي في وقته كابن عباس رضي الله عنهما في زمانه، وهو من

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الوسطى من التابعين، توفي بعد المئة الهجرية (100ه) وله نحو (80) سنة روى له الجماعة. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 1326). 65/5. (الذهبي، 1992). 1/ 522 .

ب -أشهر أصحابه .منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وأبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني، وأبو بشر بيان بن بشر، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وزُبَيْد اليامي، وفراس بن يحيى الهَمْدَانِيُّ، ومُطَرِّف بن طريف، ومغيرة بن مِقْسَم الضبي، وعبد الله بن عون.

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .قال إسحاق بن هانيء: قال أحمد: إسماعيل بن أبي خالد أفضل أصحاب الشعبي حديثاً، وأحبهم إليَّ، وفي رواية قال: إسماعيل أصح الناس حديثاً عن الشعبي. وحكى عثمان بن سعيد عن ابن معين، قال: إسماعيل بن أبي خالد في الشعبي أحبَّ إليَّ من الشيباني، وهو أعلم بالشعبي من ابن عون، وقال علي بن المديني: سألت يحيى القطان عن زكريا عن الشعبي، فقال: ليس به بأس، وليس هو عندي مثل إسماعيل. (ابن رجب، 1407)، 2/ 708- 709. قلت: يرى أحمد، والقطان، وابن معين، وابن المديني، أن إسماعيل أثبت أصحاب الشعبي.

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين

أ- صحيح الإمام البخاري

روى البخاري لإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي (8) أحاديث، واحداً **مقروناً**، ولفراس عنه (8) أحاديث وواحداً تعليقاً، وروى **لابن** أبي السَّفَرِ عنه (8) أحاديث اثنين **مقروناً**، وروى لعاصم الأحول عنه (8) أحاديث، واحداً منها تعليقاً، وروى لزُبَيْدٍ **الْيَامِيِّ** عنه (7) أحاديث.

ب- صحيح الإمام مسلم

روى مسلم لإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي (9) أحاديث، ثلاثة منها مقروناً، وروى لـدَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ البصري عنه (16) حديثاً، اثنين مقروناً، وروى لعاصم الأحول عنه (13) حديثاً، وروى لزكريا بن أَبِي زَائِدَةَ عنه (6) أحاديث، وروى لـسَيَّارَ أَبِي الْحَكَمِ عنه (6) أحاديث، واحداً منها مقروناً .وعليه واقع الرواية يشير إلى أن الشيخين لا يريان أن إسماعيل بن أبي خالد مقدَّم في الشعبي، فالبخاري يساويه بغيره، والدليل أنه لم يكثر عنه، ومسلم صريح في أنه يُقَدِّمُ عليه داود، وعاصم، وكذا باقي الكتب الستة لا يرونه مقدماً فيه، ففي سنن الترمذي والنسائي له (حديث واحد)، وفي سنن أبي داود وابن ماجه له (3) أحاديث، والله أعلم.

المطلب الثاني: الإمام سليمان الأعمش، والترجيح بين أصحابه، وواقع الرواية.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه

أ- **ترجمته:** هو سليمان بن مِهْرَانَ الأسدي الكاهلي الأعمش الكوفي، كنيته أبو محمد، حافظ ثقة ورع، لكنه يُدَلِّسُ، عارف بالقراءات، من صغار التابعين، كان مولده عام (61) وتُوفِّيَ 147)ه (أَخْرَجَ له الجماعة. (الذهبي م.، تذكرة الحفاظ، 1998)، 1/ 116

ب -أشهر أصحابه منهم: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبو معاوية الضرير، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن فضيل، وحفص بن غياث، وجرير بن عبد الحميد، وعِيسَى بْنُ يُونُسَ.

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .اختلف المحدثون في أثبت أصحاب الأعمش على أقوال :الأول : سفيان الثوري أثبت أصحاب سليمان الأعمش. قاله يحيى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي. واختلفوا فيمن بعد سفيان على قولين :أ -أبو معاوية الضرير. قاله أحمد بن حنبل، وأحمد السُّكَّرِيُّ الحافظ .ب -وكيع بن الجراح. قاله عبد الرحمن بن مهدي. (ابن رجب، 1407)، 2/ 715 . الثاني :أبو معاوية الضرير أثبت أصحاب الأعمش. قاله ابن حجر. (ابن حجر، تقريب التهذيب، 1986، صفحة 475) .الثالث :حفص بن غياث أثبت أصحاب الأعمش. قاله يحيى بن سعيد القطان، والظاهر أن علي بن المديني رجع إليه، والله أعلم.

وقد كان أحمد وغيره يتكلمون في حديث حفص؛ لأن حفظه كان فيه شيء، وقدمه غيرهم، فعن أبي داود: كان ابن مهدي لا يُقَدِّمُ بعد الكبار من أصحاب الأعمش، غير حفص بن غياث، قال أبو داود: سمعت عيسى بن شاذان يُقَدِّمُ حفصاً. وقال أبو زرعة: من كتب عنه من كتابه فهو صالح، فَقَدْ ساء حفظه بعد ما اسْتُقْضِيَ . وقال يعقوب: هو ثبت ثقة إذا حدث بكتابه، ويُتَّقَى بعض حفظه. (الذهبي م.، 1963)، 1/ 567. (ابن رجب، 1407)، 2/ 762 .قال ابن المديني كان يحيى القطان يقول: حفص أوثق من صحب الأعمش، قال فكنت

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أُنكِرُ ذلك، فلما قدمت الكوفة بآخِرَةٍ أخرج إليَّ ابنه عمر كتاب أبيه حفص عن الأعمش، فجعلت أَتَرَحَّمُ على يحيى القطان. وقد اعتمد البخاري على حفص في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به بالسماع، وبين ما دلسه، نَبَّهَ على ذلك ابن طاهر، وهو كما قال. (ابن حجر، هدى الساري، 1379، صفحة 398). (ابن رجب، 1407)، 2/ 719.

ثالثاً ـ واقع الرواية في الصحيحين .

أ- صحيح الإمام البخاري

روى البخاري لحفص بن غياث، عن الأعمش أكثر من (80) حديثاً، وروى لسفيان الثوري عنه أكثر من (60) حديثاً، وروى لجرير بن عبد الحميد عنه (31) حديثاً، وروى لأبي معاوية الضرير، عنه (25) حديثاً، ثلاثة منها تعليقاً، وروى لوكيع بن الجراح عنه (11) حديثاً. فمذهب البخاري بواقع الرواية أنه يُقَدِّمُ حفص بن غياث على أبي معاوية، وِفاقاً ليحيى القطان، ولابن المديني، في تقديمهما حفص بن غياث، وخلافاً لقول أحمد، وأحمد السكري، والذهبي وابن حجر، وقد علل ابن حجر نقلاً عن ابن طاهر سبب ذلك كما تقدم، ومن بين الأسباب - في ظني - أن رواية البخاري عن عمر بن حفص عن أبيه ملازمةٌ وضبطُ كتابٍ، وهو مقدم على ضبط الصدر، وقد قدمه في كتابه الأدب المفرد، على أبي معاوية والثوري، ثم يأتي بواقع الرواية الثوري مقدَّماً على أبي معاوية، والسبب أنه ثقة فقيه إمام، بَلَدِيُّ الأعمش، والله أعلم.

ب- صحيح الإمام مسلم

روى مسلم لأبي معاوية، عن الأعمش أكثر من (190) حديثاً، وروى لجرير بن عبد الحميد عنه أكثر من (75) حديثاً، وروى لوكيع عنه (38) حديثاً، وروى لسفيان الثوري عنه (24) حديثاً، وروى لحفص بن غياث، عنه (21) حديثاً، ثمانية منها تقريباً عن ابنه عمر. فمذهب مسلم بواقع الرواية أنه يُقَدِّمُ أبا معاوية على سفيان وعلى حفص، خلافاً لقول الجمهور، في تقديمهم سفيان الثوري على أقرانه، ولعل الذهبي وابن حجر من هنا قالا: إن أبا معاوية أثبت أصحاب الأعمش.

لكن يقال: لم يستقل أبو معاوية في «صحيح مسلم» كله بشيء – حسب علمي-، ولم ينفرد بأصل، فإما أن يُقْرَنَ، أو يُعطَفَ على غيره، أو لا يُروى له في الأصول، - وهو كثير-، أو يُتابَعَ من شعبة، أو وكيع، أو جرير، أو أبي أسامة، أو ابْنِ فُضَيْلٍ، أو غيرهم. ومسلمٌ أيضاً بواقع الرواية يُقَدِّمُ جريراً على سفيان، وحفص بن غياث وغيرهما، فجرير ثاني أثبت أصحاب الأعمش، بعد أبي معاوية، بواقع الرواية.

ولعل التحقيق أن مسلماً لا يُقَدِّمُ أبا معاوية الضرير إلا في الكثرة، وهذه الكثرة أشار لها أحمد بن حنبل، (ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 1988)، 2/ 348. وكل أصحاب الأعمش متابعون عند مسلم، فهو لا يُخَرِّجُ حديثاً انفرد به واحد من أصحاب الأعمش، بمعنى ليس له راوٍ مقدَّم من أصحاب الأعمش بواقع الرواية، ولعل هذا من احتياطه - رحمه الله تعالى.

المبحث الرابع: الثقات المكثرون ممن دارت عليهم أسانيد أهل الشام ومصر.

من أشهر من دارت عليهم الأسانيد من أهل مصر؛ يزيد بن أبي حبيب، ومن أهل الشام، عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. وسأتحدث في هذا المبحث عنهما، وما قيل فيهما، ومن هو أثبت أصحابهما، مع بيان فلسفة الشيخين في طريقة الرواية عنهما واختيار تلاميذهما، مع الإشارة لبعض شيوخهما، كل هذا بإيجاز كبير، في مطلبين اثنين:

المطلب الأول: الإمام الأوْزَاعي، والترجيح بين أصحابه.

أولاً ـ ترجمته وأشهر أصحابه

أ- **ترجمته.** هو شيخ الإسلام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه الحافظ الزاهد، ثقة جليل، من صغار أتباع التابعين، كان رأساً في العلم وقدوة في العبادة، توفي ببيروت في عام (157ه)، يقال: دخل الحمام فَزَلِقَ فيه فسقط، وغُشِيَ عليه، ولم يُعلَم به، روى له الجماعة. (الذهبي، 1992)، 638/2. (ابن حجر، 1986، صفحة 347) .

ب ـ **أشهر أصحابه** .منهم :هِقْلُ بْنُ زِيَادٍ، وإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَةَ، ويزيد بن السِّمْطِ، وعبد الحميد بن حبيب بن أبي الْعِشْرِينَ، وسَلَمَةُ بن الْعَيَّارِ، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن المبارك، وأبو إسحاق الْفَزَارِيُّ، أبو عاصم الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، ومحمد بن يوسف الْفِرْيَابِيُّ.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .اختلف الأئمة فيهم، فقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أبا مِسْهَر الدمشقي: من أعلى أصحاب الأوزاعي؟ قال :هِقْلُ بْنُ زِيَادٍ، وإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَةَ بعده. وعن ابن معين: قال لي أبو مِسْهَر :لم يكن بمدينة دمشق أثبت في حديث الأوزاعي من هِقْلٍ، وروى من وجه آخر عن أبي مِسْهَر، قال أثبت من صحب الأوزاعي وسمع منه يزيد بن السِّمْطِ، وسَلَمَةُ بن الْعَيَّارِ أصح وأحفظ. (ابن رجب، 1407)،2/ 730 .وعن هشام بن عمار قال: أوثق أصحاب الأوزاعي، عبد الحميد ابن أبي الْعِشْرِينَ . وقال أبو زرعة الدمشقي: حدثني أحمد بن أبي الْحَوَارِيِّ، قال: قال لي مروان :أَثْبَالِي من فاتك إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد بن مسلم. وقال النسائي: أثبت أصحاب الأوزاعي عبد الله بن المبارك. وقال الحاكم: أبو إسحاق الْفَزَارِيُّ هو أثبت أصحاب الأوزاعي. (ابن رجب، 1407)، 2/ 730 .والخلاصة: اختلافهم على سبعة أقوال: هل هو هِقْلٌ، أم ابن السِّمْطِ، أم ابن الْعَيَّارِ، أم عبد الحميد أبو الْعِشْرِينَ، أم ابن مسلم، أم ابن المبارك، أم الْفَزَارِيُّ؟

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين

أ- صحيح الإمام البخاري

روى البخاري للوليد بن مسلم الدمشقي عن الأوزاعي (24) حديثاً، واحداً منها مقروناً، وروى لمحمد ابن يوسف الْفِرْيَابِيِّ عنه (14) حديثاً، وروى لعبد الله بن المبارك عنه (13) حديثاً اثنين منها تعليقاً، وروى لعبد الحميد بن حبيب بن أبي الْعِشْرِينَ عنه (حديثاً واحداً تعليقاً)، ولم يرو البخاري لـهِقْلِ بْنِ زِيَادٍ، ويزيد بن السِّمْطِ، وسَلَمَةَ بن الْعَيَّارِ، وأبي إسحاق الْفَزَارِيِّ من طريق الأوزاعي في الصحيح، شيئاً.

ب -صحيح الإمام مسلم

روى مسلم للوليد بن مسلم الدمشقي عن الأوزاعي (29) حديثاً، ولـهِقْلِ بْنِ زِيَادٍ عن الأوزاعي (6) أحاديث، ولعبد الله بن المبارك عن الأوزاعي (حديثاً واحداً)، ولم يرو مسلم ليزيد بن السِّمْطِ، وسَلَمَةَ بن الْعَيَّارِ، وعبد الحميد بن حبيب بن أبي الْعِشْرِينَ، وأبي إسحاق الْفَزَارِيِّ من طريق الأوزاعي في الصحيح شيئاً.

فمذهب الشيخين من واقع الرواية أن أثبت الناس في الأوزاعي هو الوليد بن مسلم الدمشقي، وكما يشير لذلك كلام مروان الطَّاطَرِيِّ، وربما يأتي مِن بعده محمد الفريابي عند البخاري، وعيسى بن يونس عند مسلم، والسؤال لماذا أكثر الشيخان عن الوليد بن مسلم في الأوزاعي؟ قال أحمد: ما رأيت في الشاميين أعقل منه. فالوليد بن مسلم الدمشقي، عالم أهل الشام وأحد الأعلام، إذا قال الوليد عن الأوزاعي أو عن ابن جريج فليس بمعتمد؛ لأنه يُدَلِّسُ عن كذابين، فإذا قال: حدثنا فهو حجة، وله مصنفات حسنة، توفي سنة (195ه). (الذهبي، 1992)، 347/4 .وقال ابن حجر: عابوا على الوليد كثرة التدليس والتسوية وإلا فالوليد مشهور متفق على توثيقه في نفسه، وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي، بل لم يرو له البخاري إلا من روايته عن الأوزاعي، ... واحتج به الباقون. (ابن حجر، هدى الساري، 1379، صفحة 450). ولعل من أسباب ترجيح الشيخين للوليد بن مسلم على غيره، ما يلي:

1. الوليد صاحب كتاب، وقد كان له كاتب يكتب له. (المزي، 1980)،31/ 93.
2. هو من المكثرين في الحديث، قال ابن المديني: وما رأيت من الشاميين مثله، أغرب الوليد بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد، وهذه سعة رواية.
3. الوليد بن مسلم الدمشقي من أعلم الناس بحديث الشاميين، وشيوخه وتلاميذه كثير جداً، له في الكتب الستة أكثر من (50) حديثاً، بخلاف هقل بن زياد، فله في الكتب الستة (8) أحاديث، عاش الوليد بعد هقل (16) سنة، وبلغ (73) سنة. (المزي، 1980) .ولعل من أسباب ترجيح أبي مِسْهَر الدمشقي لـهِقْلِ بْنِ زِيَادٍ على الوليد بن مسلم، أنه كاتب الأوزاعي، ومن أعلم الناس به وبمجلسه وفُتْيَاهُ، مات هِقْلٌ سنة (179ه) أي قبل أن يُولَدَ البخاري بـ(15) سنة، وروى عنه مسلم بواسطة الحكم بن موسى، وكأن البخاري لم يجد له طريقاً تناسبه، أو أنه يراه من الشيوخ .فلا هِقْلٌ ولا تلاميذه بِذِي الشهرة الكبيرة في الرواية، فليس له - في الكتب الستة، ومسند أحمد، وصحيحي ابن حبان وابن خزيمة، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارمي، ومصنف ابن أبي شيبة، ومعجم الطبراني، ومسندي البزار، وأبي يعلى،- إلا (24) حديثاً تقريباً، بل سبعة منهم لم يرووا له شيئاً قط، وهذا غريب مع تقدمه في الأوْزَاعي! رحم الله الجميع.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 3 - Issue 1 - 2025 - Pages 190-203
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

المطلب الثاني: الإمام يزيد بن أبي حبيب، والترجيح بين أصحابه، وواقع الرواية.

أولاً -ترجمته وأشهر أصحابه

أ- **ترجمته:** هو يزيد بن سويد (أبي حبيب) المصري الأزدي، **يُكَنَّى** بأبي رجاء، عالم مصر، من الحكماء العلماء الأتقياء، كان حبشياً **يُرْسِلُ** لكنه ثقة، هو من التابعين الصغار، توفي عام (128ه) **مُقَارِباً** (80) عاماً، حديثه عند الجماعة. (الذهبي، 1992)، 381/2. (ابن حجر، 1986، صفحة 600) .

ب -**أشهر أصحابه** .من أشهر أصحابه :حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، وسعيد بن أبي أيوب، وعمرو بن الحارث بن يعقوب، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب المصري، وعبد الله بن لَهِيعَةَ.

ثانياً -الترجيح بين أصحابه عند المحدثين .قال عبد الله بن أحمد :سُئِلَ أبي - وأنا أسمع - عن حَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب، فقال :حَيْوَةُ أعلى القوم، ثقة، ويحيى دونهم في الحديث، وكان سيئ الحفظ، وهو دون هؤلاء، وحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ أعلاهم. (ابن حنبل، 1408)، 2/ 732، (ابن رجب، 1407)،3/ 52 .وقال الأَثْرَم :سمعت أبا عبد الله يقولُ: ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو بن الحارث، ولا أحد، وقد كان عمرو كبير عندي، ثم رأيت له أشياء مَنَاكِيرَ .وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ليس فيهم، - يعني: أهل مصر، - أصح حديثاً من الليث، وعمرو بن الحارث يقاربه. (ابن أبي حاتم، 1952)7/ 179. (الخطيب، 2002) 524/14 .وعن ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي - وسُئِلَ عن حَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب - فقال :حَيْوَةُ ثقة، وهو أعلى القوم، وهو أحب لي منهما، ومن ابْنِ فَضَالَةَ .قلت: ومن الليث؟ قال: الليث أفضل الرجلين، وهو أحب إليَّ .(ابن أبي حاتم، 1952)، 307/3. (الذهبي، 1992)، 289/2. والمعنى قولان في أصحاب يزيد بن أبي حبيب: الأول: أثبت أصحابه؛ حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ .والثاني: أثبتهم الليث بن سعد.

ثالثاً -واقع الرواية في الصحيحين .

أ- صحيح الإمام البخاري

روى البخاري لـحَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ عن يزيد بن أبي حبيب (حديثاً واحداً) وروى لسعيد بن أبي أيوب عن يزيد (حديثين)، وروى لعمرو بن الحارث بن يعقوب عن يزيد (حديثين واحداً منهما تعليقاً)، وروى لليث بن سعد عن يزيد (33) وروى ليحيى بن أيوب المصري عن يزيد (حديثين، واحداً منهما تعليقاً) .

ب –صحيح الإمام مسلم

روى مسلم لـحَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ عن يزيد (حديثين، واحداً منهما مقروناً بليث) وروى لسعيد بن أبي أيوب عن يزيد (حديثاً واحداً)، وروى لعمرو بن الحارث بن يعقوب عن يزيد (7) أحاديث، واحداً منها مقروناً بليث، وروى لليث بن سعد عن يزيد (26) وروى ليحيى بن أيوب المصري عن يزيد .(3) ومن هنا قال الحاكم: أثبت إسناد أهل مصر: الليث، عن يزيد، عن أبي الخير، عن الصحابي عقبة بن عامر الْجُهَنِيّ رضي الله عنه) .الحاكم، 1977، صفحة 99). قلت: روى البخاري لهذه السلسلة (15) حديثاً، وروى لها مسلم (5) أحاديث. وقد قَدَّمَ البخاري الليثَ في يزيدَ ثم بعده أبا عمرو بن الحارث، وهو يقاربه كما نص الإمام أحمد.

هذا ما وقفت عليه مما جاء في كتب التراجم والعلل، ومما ذكر الأئمة الحفاظ في شأن الثقات المكثرين عن الأئمة المشهورين، والله أعلم.

الخاتمة

بعد هذا الاستقراء شبه التام، والتحليل في نصوص أقوال الأئمة، والمقارنة بين طرق الرواية في الصحيحين في صفحات هذا البحث، ربما أكون قد أجبت عن مشكلة البحث. وهذه جملة من النتائج التي ظهرت لي من خلال الدراسة، وهي:

1. في الترجيح بين الرواة مذاهب للعلماء وَفْقَ قرائن الأحوال.
2. نادراً ما يُصَرِّحُ الحفاظ بالمرجحات بين الرواة، ولم أجد للشيخين تصريحاً.
3. للشيخين مذاهب خاصة في الترجيح بين الرواة، بحكم واقع الرواية في صحيحيهما، منها - في اعتقادي -: الراوي بَلَدِيُّ شيخه يُرَجَّحُ على غيره، الراوي الملازم على غيره، الفقيه على غيره، الإسناد العائلي على غيره، صاحب الكتاب على غيره.
4. من عادة البخاري أنه يعتمد على رواة ضبط الكتاب كثيراً، وكأنه يرى أن القرآن إنما ضُبِطَ بالكتابة، فكذلك السُّنَّةُ لا يَضْبِطُهَا إلا الكتابة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. من عادة مسلم أنه يُخْرِجُ الحديث عن حد الغرابة (التفرد)، ولا يعتمد على الحديث الفَرْدِ، ولو قيل فيه: إنه الأثبت، وهذا مما يفسر سبب سرده المتابعات الكثيرة.
6. الراوي صاحب الكتاب يُخْرَجُ له في الصحيح وإن كان مُتَكَلَّماً في حفظه، إذ لا أثر للجرح فيه من حيث الحفظ، إذا حدَّث من كتابه.
7. هناك رواة لهم كُتُبٌ وَنُسَخٌ، لكنها لم تشتهر، ولم تصل إلينا، ولم تَضِعْ بحمد الله، بل جاءت نُسَخاً عمن كتب عنهم.
8. اتفق الشيخان بواقع الرواية على (5) رواة من أصل (10) رواة، تَمَّتْ دراستهم.
9. رواة قيل فيهم أنهم الأثبت في شيوخهم، لم يُخْرَجْ لهم في الصحيح، كبعض أصحاب الأَوْزَاعِيِّ، والله أعلم.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

1. ابن أبي حاتم، محمد بن عبد الرحمن .(1952). الجرح والتعديل (ط. 1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
2. ابن أبي حاتم، الرازي، عبد الرحمن بن محمد .(2006). العلل (ط. 1). الرياض: مطابع الحميضي.
3. ابن حجر، أحمد بن علي .(1326). تهذيب التهذيب (ط. 1). الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
4. ابن حجر، أحمد بن علي .(1379). هدى الساري .بيروت: دار المعرفة.
5. ابن حجر، أحمد بن علي .(1983). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ط. 1). عمان: مكتبة المنار.
6. ابن حجر، أحمد بن علي .(1986). تقريب التهذيب (ط. 1). دمشق: دار الرشيد.
7. ابن حنبل، أحمد بن محمد .(1408). الجامع في العلل ومعرفة الرجال (ط. 1). بومباي: الدار السلفية.
8. ابن حنبل، أحمد بن محمد .(1988). العلل ومعرفة الرجال (ط. 1). بيروت، الرياض: المكتب الإسلامي، دار الخاني.
9. ابن حنبل، أحمد بن محمد .(2013). مسائل ابن هانئ للإمام أحمد (ط. 1). القاهرة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
10. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد .(1407). شرح علل الترمذي (ط. 1). الزرقاء: مكتبة المنار.
11. ابن عدي، أحمد بن عدي الجرجاني .(1997). الكامل في ضعفاء الرجال (ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
12. الحاكم، محمد بن عبد الله .(1977). معرفة علوم الحديث (ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
13. الخطيب، أحمد بن علي) .د.ت). الكفاية في علم الرواية (ط. 1). المدينة المنورة: المكتبة العلمية.
14. الخطيب، أحمد بن علي .(1997). الفصل للوصل المدرج في النقل (ط. 1). الرياض: دار الهجرة.
15. الخطيب، أحمد بن علي .(2002). تاريخ بغداد (ط. 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
16. الذهبي، محمد بن أحمد .(1963). ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ط. 1). بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
17. الذهبي، محمد بن أحمد .(1985). سير أعلام النبلاء (ط. 3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
18. الذهبي، محمد بن أحمد .(1992). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (ط. 1). جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن.
19. الذهبي، محمد بن أحمد .(1998). تذكرة الحفاظ .بيروت: دار الكتب العلمية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

20. الذهبي، محمد بن أحمد .(2003) .تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (ط. 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
21. الذهبي، محمد بن أحمد .(1404) .المعين في طبقات المحدثين .عمان: دار الفرقان.
22. الذهبي، محمد بن أحمد .(1412) .الموقظة في علم مصطلح الحديث (ط. 2). حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
23. اللَّخْمى، أحمد بن فرْح .(1997) .مختصر خلافيات البيهقي .الرياض: مكتبة الرشد.
24. المديني، علي بن عبد الله .(1980) .العلل (ط. 2). بيروت: المكتب الإسلامي.
25. المزي، يوسف بن عبد الرحمن .(1980) .تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ط. 1). بيروت: الرسالة.
26. النسائي، أحمد بن شعيب .(1987) .الطبقات .الزرقاء: مكتبة المنار.
27. القشيري، مسلم بن الحجاج .(1410) .التمييز (ط. 3). المربع - السعودية: مكتبة الكوثر.
28. السجستاني، سليمان بن الأشعث .(1997) .سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني (ط. 1). بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.
29. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر .(1403) .طبقات الحفاظ (ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
30. مغلطاي، علاء الدين بن قليج .(2001) .إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال .الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).